



"لا أوافق"

القضاء على تزويج الأطفال في لبنان

مقدمة:

يُعد تزويج الأطفال المعروف بأنه زواج رسمي أو ارتباط غير رسمي قبل أن يبلغ أحد الشريكين سن الـ18، من أسوأ أشكال الاستغلال الذي يحرم الفتيات بشكل هائل من التعليم والضمان المالي والصحة والسلامة الجسدية. يزيد التزويج المبكر العوائق التي تقف أمام النمو الاقتصادي كعدم المساواة بين الجنسين والفقير. فضلاً عن ذلك، تحرم هذه الممارسة حق الأطفال بتطوير أنفسهم. لقد قام المجتمع الدولي بحظر هذا الزواج وحث الوقت للبنان أن يحذو حذوه.

السياق العالمي:

وفقاً للبيانات التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يُقدّر العدد الإجمالي للفتيات اللواتي يتزوجن في سن الطفولة حالياً بحوالي 12 مليون فتاة سنوياً في كافة أقطار العالم.²

بالرغم من انحسار هذا الرقم مقارنةً بعام 2014، إلا أن النسبة الحالية لا تكفي للقضاء التام على التزويج المبكر بحلول عام 2030، تحقيقاً للغاية رقم 5.3 التي حددتها أهداف التنمية المستدامة³. تم تزويج واحدة من أصل خمس نساء تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة قبل بلوغ سن الرشد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم⁴. يكلف النمو السكاني الناجم عن التزويج المبكر ملايين الدولارات سنوياً، فكشفت إحدى الدراسات أنه لو قضت البلدان النامية على التزويج المبكر في عام 2015 لوفرت معدل 5.4% من ميزانيات التعليم بحلول عام 2030⁵. وعلى المستوى العالمي، تذهب التقديرات إلى أن مكاسب خفض وفيات الأطفال دون الخامسة ومعدلات التقرم قد تتجاوز 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030⁶. إن الضغط الذي يمارسه تزويج الأطفال على اقتصاد البلد الوطني قد يعيق قدرته على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

الإطار القانوني الدولي

يدين القانون الدولي التزويج المبكر باعتباره انتهاك جسيم لحقوق الأطفال. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو صك غير ملزم يتمتع بقوة دستورية داخل لبنان⁷ على أن للامومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين⁸، ويفيد الإعلان أنه يحق الزواج للراشدين الذين أدركوا سن البلوغ ويشدد على ضرورة عقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا إكراه فيه⁹. تنص اتفاقية حقوق الطفل أنه يعتبر الإنسان طفلاً ما لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وما لم يبلغ سن الرشد وفقاً للقانون الذي يطبق عليه في دولته¹⁰ وأنه يجب أخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار ووضعها في المقام الأول في مختلف الإجراءات المرتبطة به، وسواء كانت هذه الإجراءات صادرة عن مؤسسات رعاية اجتماعية عامة أو خاصة أو المحاكم القانونية أو عن سلطات إدارية، أو حتى هيئات تشريعية.¹¹

تفرض اتفاقية حقوق الطفل على بعض الدول الأطراف كـلبنان أن تكفل إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه¹² ونظراً للاعتراف السائد الذي يقو بتشكل التزويج المبكر تهديداً على نمو الطفل، يحظر القانون الدولي بوضوح التزويج المبكر وأيدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هذا القرار. تؤكد الاتفاقية: "لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً"¹³. يعكس فشل لبنان في تحديد الحد الأدنى لسن الزواج تقاعس البلد عن التزاماته باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

في لبنان:

للهولة الأولى، تبدو ظاهرة التزويج المبكر أقل شيوعاً في لبنان مقارنةً مع دول الشرق الأوسط الأخرى. وصلت نسبة المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 في لبنان في عام 2009 إلى 6%¹⁴ مقارنةً بنسبة 19% في بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁵. مع ذلك، يخفي هذا الرقم شدة انتشار معدلات تزويج الأطفال في المنطقة، فمن بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، 45% من السوريات، و 25% من اللاجئات الفلسطينيات من سوريا، و 12% من اللاجئات الفلسطينيات من لبنان تزوجن في سن مبكر¹⁶. ارتفع معدل التزويج المبكر لدى اللاجئات السوريات إلى 7% بين عامي 2017 و2018، ما يشير إلى زيادة ملحوظة في معدلات التزويج المبكر¹⁷. يستضيف لبنان أكثر من 1.5 مليون لاجئاً سورياً¹⁸، يواجه معظمهم مخاطر جديّة في الحماية، فنصف الأسر السورية في لبنان مثلاً عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية و73% من السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق يعيشون بصورة غير شرعية. بالرغم من هذه الأرقام المقلقة، لم يسن لبنان بعد قانوناً يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، بل يتم تنظيم الزواج بموجب قوانين الأحوال الشخصية الخمسة عشر التي تحكم الثماني عشرة طائفة رسمية في لبنان. في بعض الأحيان، تتيح هذه القوانين للفتيات في سن التاسعة الزواج من رجال بالغين. سلطت العديد من منظمات حقوق المرأة الضوء على هذه المسألة في السنوات الأخيرة، مركزةً على التغييرات السلوكية الاجتماعية في المجتمع اللبناني.

في عام 2015، نشرت جمعية كفي عنف واستغلال مقطع فيديو يُظهر ردود فعل المارين على التقاط طفلة صور زفافها مع زوج مسن. استقادت اللجنة الوطنية اللبنانية لشؤون المرأة من الزخم الذي ولدته هذه التجربة الاجتماعية لإطلاق حملة ضد الموافقة القضائية المدنية على تزويج الأطفال. وفي عام 2017، أطلق التجمع النسائي الديمقراطي في لبنان (RDFL) حملة بعنوان #مش_قبل_18 بهدف إقرار مشروع قانون يهدف إلى الحظر التام للتزويج المبكر. يضم ال (RDFL) اتحاداً من المنظمات من بينها جمعية إنقاذ الطفل التي تهدف إلى القضاء على التزويج المبكر. حظيت هذه الجهود باهتمام وطني كبير وتُظهر رفض المجتمع اللبناني المتزايد للتزويج المبكر.

الإطار القانوني اللبناني



Save the Children

100 YEARS

ينص الدستور اللبناني ،

"حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية." 20 بناءً على هذه المادة، سنت الثمانية عشرة طائفة في لبنان خمسة عشر قانوناً للأحوال الشخصية بهدف تنظيم شؤون الأسر، ما أدى إلى تفاوتات هائلة بالشؤون المدنية بين الطوائف المختلفة، لا سيما في مسألة الزواج. 21

يُعد لبنان واحداً من أصل اثني عشر بلداً الذين لم يحددوا السن الأدنى للزواج -وتوكل معظم هذه البلدان تلك المسؤولية إلى السلطات الدينية أو الثقافية. 22 يشدد الدستور اللبناني أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم." 23

بالرغم من هذا الضمان الدستوري والعواقب الوخيمة المترتبة عن التزويج المبكر، تبيح كل طائفة بتزويج الأطفال حسب ظروف مختلفة. (انظر الجدول رقم 1) الجدول رقم 1 24

المذهب	الحد الأدنى لسن زواج الإناث	الحد الأدنى لسن زواج الإناث (استثناءات)	الحد الأدنى لسن زواج الذكور	الحد الأدنى لسن زواج الذكور (استثناءات)
الأرمن الأرثوذكس	15	14	18	16
الشرقية الأشورية الأرثوذكس	15	<15	18	<18
الكاثوليك 25	14	لا استثناء	16	لا استثناء
الأقباط الأرثوذكس	18	16	18	لا استثناء
الدروز	17	15	18	16
الإنجيليين	16	سن البلوغ	18	سن البلوغ
روم أرثوذكس	18	15	18	17
اليهود	12.5	<12.5	13	لا استثناء
الشيعة 26	9	لا استثناء	15	لا استثناء
السنة	17	9	18	27 12
السريان الأرثوذكس	28 14	لا استثناء	18	14

تبيح كل من قوانين الأحوال الشخصية التزويج المبكر، ويحظر معظمها الزواج المبكر للذكور غافلةً للإناث. تقوم القوانين التي حددت سن الزواج بـ18 سنة باستثناءات في حال موافقة مقدم الرعاية أو السلطة الدينية على الزواج أو وصول الفتاة سن البلوغ. تُظهر التباينات في الحد الأدنى للأعمار المحددة للذكور والإناث أن التزويج المبكر ظاهرة "جنديرية" تستهدف الفتيات بشكل كبير. 29 نتيجة عدم إدارة الدولة اللبنانية لقوانين الأحوال الشخصية، تُطبق هذه الاستثناءات بعيداً عن مرأى القضاء المدني. دفع نشر هذه المذكرة مجلس النواب على مناقشة قانون تحديد السن الأدنى للزواج في عام 2017، الذي يحمي الأطفال من هذه الظاهرة. 30 يُعرّف مشروع القانون الطفل بأنه "كل فتى وفتاة تقل أعمارهم عن 18 عاماً" و

يحدد السن الأدنى القانوني للزواج في لبنان بثمانية عشرة سنة مكتملة للجنسين، بالرغم من أحكام القانون الأخرى. في حال إقرار هذا القانون، يصبح لبنان ملتزماً بتوصيات لجنة حقوق الطفل التي تدعو لبنان باستمرار إلى تحديد سن الثامنة عشر كحد أدنى للزواج. 31

تضيف المادة الثالثة من مشروع القانون: "أي شخص يعقد أو يأذن أو يحرص أو يتوسط أو يسهل أو يشارك في عقد زواج طفل يُعاقب بغرامة مقدارها عشرة أضعاف الحد الأدنى للأجور وبالسجن لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وتتضاعف هذه العقوبة على معتادي المخالفة. تبطل المادة الرابعة جميع الأحكام التي تتعارض مع النص المقترح. بالرغم من تشكيل هذا المشروع خطوة أساسية نحو القضاء على التزويج المبكر إلا أن مصطلحاته الغامضة قد تعرض مصالح الطفل للخطر فلا يكشف مصير زواج الأطفال السابقة التي عُقدت قبل تنفيذ القانون. تؤثر هذه المشكلة بشكل كبير على حقوق الأشخاص المتزوجين باكراً، خاصة فيما يتعلق بالطلاق والميراث والحضانة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات الجنائية التي يفرضها مشروع القانون قد تهدد وحدة الأسرة وتحرم الأطفال من الدعم العائلي والاجتماعي والمالي.

يمكن تحسين مشروع القانون من خلال تقديم الدعم الاجتماعي للعائلات بدلاً من ملاحقتهم قضائياً.



موقف اللبنانيين من ظاهرة تزويج الأطفال

كشفت دراسة استقصائية حول المواقف اللبنانية تجاه تزويج الأطفال - بقيادة RDFL وبدعم من جمعية إنقاذ الطفل في لبنان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة - أن 97٪ من اللبنانيين يرون أن أفضل عمر للزواج عند الإناث هو ثماني عشرة سنة وما فوق ، في حين يعتقد 99٪ منهم ذلك للذكور³² و يؤيد 4% فحسب هذه الظاهرة³³. يرفض الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عامًا تزويج الأطفال ، بينما يدعم 9٪ فقط من المستطلعين الذين تزيد أعمارهم عن 56 عامًا تزويج الأطفال بين أعمار 15 و 17 سنة.³⁴ يؤيد 64% من اللبنانيين إقرار قانون يحدد سن الزواج في لبنان³⁵ ويرى 97٪ من مؤيدي هذا القانون أن عمر الـ 18 هو الحد المناسب³⁶. من بين الـ 36% المعارضين للقانون، تحجج 25% منهم بالدين أو العادات أو التقاليد.³⁷ ساهمت هذه التطورات الاجتماعية الإيجابية في دفع البرلمان اللبناني على فرض حظر على تزويج الأطفال ما قد يؤدي إلى تزايد رفض اللبنانيين لهذه الممارسة.

الدوافع والانعكاسات:

إن افتقار قانون ضد تزويج الأطفال يحول دون القضاء عليه ، ولكنه ليس السبب الرئيسي له. تدفع مجموعة من العوامل الأطفال وأسره على التزويج المبكر بهدف التغلب على نقاط الضعف الكامنة³⁸ يشكل عدم المساواة بين الجنسين الدافع الرئيسي للتزويج المبكر، إذ غالباً ما تتزوج الفتيات قبل الذكور. يؤدي التمييز ضد النساء والفتيات إلى تفاقم العديد من دوافع وآثار الزواج المبكر والتي تتضمن التعليم³⁹ والفقر⁴⁰ والحماية⁴¹ والنزاع⁴².

التعليم:

يُعد عدم تكافؤ الفرص التعليمية من أسباب ونتائج التزويج المبكر⁴³، فغالباً ما تدفع الأدوار الجندرية بالأهل على إهمال تعليم الفتيات. من المرجح أن تتزوج الفتيات غير الملتحقات بالمدارس باكراً ، إذ إنّ الرجوع عن التعليم يحول دون حصولهنّ على مصادر دخل⁴⁴، ما يرسخ فكرة أن الفتيات يشكلن عبئاً مالياً على غيرهم .

تؤجل الفتيات الملتحقات بالمدارس الزواج حتى النضوج⁴⁵، في حين أن الفتيات غير المتعلّقات أكثر عرضةً بثلاث مرات للزواج قبل بلوغهن الثامنة عشر مقارنةً باللواتي يتخرجن من المدرسة الثانوية أو أعلى ويتضاعف احتمال الزواج للفتيات اللواتي أنهين التعليم الابتدائي فحسب⁴⁶. يرافق الزواج في سن الخامسة عشر انخفاضاً بنسبة 12% في احتمالية إتمام التعليم الثانوي⁴⁷. إنّ انعدام فرص التعليم يحتجز الفتيات وأولادهن في حلقة فقر متوارثة ترسخ عدم المساواة وتقوض التنمية الوطنية⁴⁸.

طفلة تربي طفلاً

في أعالي تلة تغمرها الشمس في شمال لبنان، تشرف بناية من طابقين على طريق منحدر. تعيش أربع أسر من اللاجئين السوريين في غرف أرضية رديئة. لقد تحدثنا مع أصغر هذه الأسر التي يبلغ مجموع عمر أفرادها 34 عاماً. يبلغ زوج سحر من العمر 20 عاماً، بينما تناهز الأخيرة الـ 14 عاماً. تنكئ سحر على الحائط أثناء جلوسها على فراشها الصغير وتتحدث من تحت حجاب يخفي كل شيء ما عدا عينيها اللتين تلمعان عند ذكر المدرسة و "الماضي الجميل". تحاول الدمعة أن تفلت من عينيها لكنها تحبسها. تنحصر الخيارات أمام اللاجئين السوريين كسحر، فرأت عائلتها المؤلفة من ستة أفراد أن اللجوء إلى لبنان هو مفرها الوحيد من عمليات الخطف والاعتصاب وقتل الفتيات الصغيرات الحاصلة في مسقط رأسهم. قررت سحر أن تتزوج باكراً بعد فرار عائلتها إلى لبنان، إذ لم توفر لهم حدود البلد الجديدة السلامة المطلوبة. وتعزو الفتيات السوريات الارتفاع المفاجئ في معدلات التزويج المبكر إلى الخوف من الاعتداء والأعباء المالية ورغبة أسرهن في استقرارهن.

تزوجت سحر عن عمر 13 سنة وكانت حاملاً في سن الـ 14 ولم يكن لديها أي سلطة أو قرار حيال ارتباطها المتسرع مع جارها. وتقول أنها لم ترد هجر عائلتها وأنها كانت صغيرة جداً وتسمى ذلك خطأً تأسف عليه. وعلى الرغم من تعلقها بزوجها، تقول إنها تفتقد طفولتها. ترى سحر ضرورة ارتياد الأطفال المدارس، فيجب أن يكون لباسهم عبارة عن زياً مدرسياً وليس ثوب زفاف. وتحدثت سحر عن الأذى الجسدي والمعاناة النفسية الناجمين عن زواجها المتهور. وقالت سحر: "لم أدرك أن الزواج مرفق بكِّ هائل من المسؤوليات الشاقة التي لم أعرفها الاهتمام". إن سحر متحمسة لتصبح أم، لكنها تخشى ذلك بنفس الوقت.

وقالت وهي تزرف دمعاً من عينيها: طفلة تربي طفلاً".

الفقر

يرتبط الضعف الاقتصادي مباشرة بظاهرة التزويج المبكر، فالعلاقة بين الدخل التزويج المبكر هي علاقة طردية⁴⁹. تلجأ بعض العائلات للتزويج المبكر بهدف التخفيض من نفقات الأسرة والاستفادة من "المهر" الذي يدفع عند إبرام عقد الزواج⁵⁰، علماً أن تزويج الأطفال يزيد من نسبة الفقر في الحقيقة. ففصل الأسر الكبيرة الناتجة عن التزويج المبكر الدخل المخصص لكل فرد في الأسرة⁵¹، إذ قلما ما تتلقى الفتيات المتزوجات التعليم أو يدخلن سوق العمل ما ينقص من دخلهن⁵². فيعد الفقر إذاً من أهم الأسباب التي تدفع الأهل إلى تزويج أولادهم.

الصحة الإنجابية والعنف الجنسي:

قد تعتقد بعض الأسر أن التزويج المبكر سيحمي فتياتهن من التحرش والعنف⁵³، مع أن الواقع يفيد أن الفتيات المتزوجات أكثر عرضة للعنف الأسري⁵⁴. هذا العنف يسيء إلى صحة الفتيات الجسدية والنفسية ما يعرضهن إلى الاكتئاب نتيجة الانعزال عن المجتمع والأمراض المنقولة جنسياً وسرطان الرحم والإصابة الجسدية وناسور الولادة والوفاة⁵⁵. يساهم العنف والمضاعفات الصحية إلى استمرار الفقر عن طريق الحد من حصول الفتيات على التعليم والدخل ورأس المال⁵⁶. فيعزز العنف الجنساني والصحة المتردية دوافعاً أخرى للتزويج المبكر.

إن ضعف الحماية القانونية لضحايا العنف الأسري والجنسي في لبنان قد يعرض الفتيات إلى مخاطر جسيمة. تبين المادة 503 من قانون العقوبات تساهلاً في الاغتصاب، إذ تنص على "أن من أكره غير زوجه بالعنف والتهديد على الجماع عوقب..."⁵⁷ (التشديد مضاف). يتطلب هذا القانون إثبات أربعة عناصر: الإكراه والعنف والتهديد والمجامعة، مما يبين برودته تجاه موضوع الاغتصاب، فيستثنى هذا التعريف بشكل واضح الاغتصاب الزوجي. تحمي المادة 503 مع قوانين الأحوال الشخصية زوج الطفلة المغتصب من الملاحقة القانونية ما يمنع حصول الفتيات المتزوجات على العدالة علماً أنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي⁵⁸. تحمي إذاً المادة 503 المعتدي من العقوبة أكثر من حماية الطفلة من العنف.



إن العلاقة بين النزاع وزواج الأطفال معقدة ، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فمن الصعب تحديد العلاقة بين شدة النزاع ومعدل تزويج الأطفال في بعض البلدان نظراً للفجوات في البيانات. مع ذلك، غالباً ما يؤدي النزاع إلى تفاقم دافعين أساسيين للتزويج المبكر⁵⁹: الفقر ومحدودية التعليم.

يلجأ اللاجئون السوريون إلى التزويج المبكر خوفاً من العنف الجنسي⁶⁰، فتشير تجربة اللاجئين السوريين إلى أن انهيار شبكة العلاقات الاجتماعية بفعل النزوح تدفع الأهل إلى تزويج أولادهم بهدف صون سمعتهم وسلامتهم⁶¹. ومع ذلك ، فإن ظاهرة تزويج الأطفال بين اللاجئين السوريين في لبنان قد لا تعزى بالكامل إلى المعايير الثقافية قبل الأزمة. ففي عام 2006 ، قدرت اليونيسف أن 13٪ من النساء السوريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة تزوجن قبل سن 18 حتى قبل النزاع⁶² مقارنةً بـ 40.5٪ من اللاجئات السوريات في لبنان اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة⁶³.

شروع التزويج المبكر بين أواسط اللاجئين في لبنان:

تشير نظرة اللاجئين إلى تزويج الأطفال أن إقرار قانون لن يكون كافياً للقضاء على هذه الظاهرة.

يعتقد ثلاثة وثلاثون بالمائة (33٪) من اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الفتيات في مجتمعهم يتزوجن في سن 18 و 21.5 ٪ منهم بعمر ال 16 ، و 13.5 ٪ منهم بعمر ال 14. يعتقد 25٪ من اللاجئين أن التزويج المبكر لا يُدرّ نتائجاً سلبية⁶⁴ من الأرجح أن يرى اللاجئون السوريون المقيمون في مستوطنات غير نظامية أن الفتيات في مجتمعاتهن يتزوجن في سن 16 (33٪) وحتى في سن ال 14 (23٪) ويعتقد واحد وثلاثون بالمائة (31٪) من اللاجئين الذين يعيشون في مستوطنات غير نظامية أنه لا توجد عواقباً سلبية لتزويج الأطفال⁶⁵. بالإضافة إلى ذلك ، يعتقد 33٪ من الفلسطينيين أن الفتيات في مجتمعهم يتزوجن في سن ال 18 و 23 ٪ منهم في سن ال 16 و 7 ٪ منهم في سن ال 14 ورأى 16 ٪ منهم أن تزويج الأطفال لا يولد أي عواقب سلبية⁶⁶.

التوصيات

البرلمان اللبناني:

1- الموافقة على مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال من التزويج المبكر وتحديد سن ال 18 كحد أدنى للزواج دون استثناءات. يجب على البرلمان أيضاً إقرار جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذا القانون بالكامل ، كأن تحيل وحدة التدخل الأطفال والأسر إلى الجهات المختصة وتثقيفهم حول الآثار السلبية للتزويج المبكر.

2- توضيح الوضع القانوني لزواج القاصرات التي تمت قبل الموافقة على مشروع القانون. ينبغي لمشروع القانون إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الفتيات المتزوجات سابقاً في حالات الطلاق والميراث وحضانة الأطفال.

3- السماح للقضاة بأن يأخذوا مصالح الطفل الفضلى في الاعتبار فيما يتعلق بفرض العقوبات الجنائية وفق مشروع القانون ، إذ قد يكون للعائلة يبدأ في ترتيب الزواج، فلا ينبغي على مشروع القانون إجبار القاضي بسجن أحد أفراد أسرة الطفل إذا كانت الإحالة إلى الخدمات الاجتماعية أنسب.

الوزارات الحكومية

1- تعيين جهة تنسيق تُعنى بالتزويج المبكر في المجلس الأعلى للطفولة تصل بين الوكالات، بهدف تسهيل الاستجابة الوطنية بين مختلف القطاعات.

2-زيادة فرص التعليم لجميع الأطفال من خلال الحد من عوائق التسجيل والعنف المدرسي.

3- إنشاء فرقة عمل مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل لإنشاء ملف عن المنظور الجنساني للأطفال المعرضين للخطر . يجب استخدام هذا الملف لتقديم خدمات الحماية للفتيات المعرضات للتزويج والفتيات المتزوجات بالفعل. قد تشمل الخدمات تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات الفردية وترتيبات الرعاية البديلة وبرامج التعليم والخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية والحماية من العنف الأسري.

4. تحليل الموازنات المخصصة للطفل مع إيلاء اعتبار خاص لبرامج عدم المساواة بين الجنسين وتزويج الأطفال.

المنظمات غير الحكومية:

1-تعزيز التدخل في مختلف القطاعات والبرامج المتكاملة التي تستهدف التعليم والفقر والأمن الغذائي وتوعية المجتمع وحماية الطفل. وضع مؤشرات من شأنها أن تساعد في تحديد التدخلات المناسبة للطفل ، بهدف خفض معدلات التزويج المبكر.

2- تنفيذ البرامج الهادفة إلى ردع تزويج الأطفال التي تعالج أسبابه الجذرية (مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين) وتشجع على التغييرات السلوكية.

3- ضمان استهداف برامج تزويج الأطفال الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع ، مثل الزعماء الدينيين وأفراد المجتمع البارزين.

4- اعتماد نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع البرامج.

5- وضع برامج تصور حالة الفتيات، لا سيما المعرضات للتزويج المبكر أو المتزوجات فعلا.

6- تقديم الدعم التقني للجهود الحكومية الرامية إلى منع التزويج المبكر والتصدي له، بما فيه إحالة القضايا إلى إدارة الحالات الفردية و توفير الفرص التعليمية والرعاية الصحية والمساعدة الأساسية والخدمات الأساسية الأخرى.

7- تعزيز القدرات التقنية والبرمجية لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى منع التزويج المبكر والتصدي له.

8- تمكين المجتمعات المحلية من وضع استراتيجية لمنع تزويج الأطفال ، سواء من خلال برامج تغيير السلوك الاجتماعي أو التدخلات الأخرى التي تهدف إلى الحد من عوامل الخطر.

9- اعتماد نهج مراعي لظروف النزاع ، يحلل في كافة البرامج الدوافع المحددة والمعايير الثقافية للظاهرة داخل المجتمعات ويهدف هذا التحليل التخفيف من الضرر.

المانحين:

اعتبرت خطة لبنان للاستجابة للأزمة (2017-2020) أن القضاء على التزويج المبكر من أولويات قطاع الحماية⁶⁷، إلا أن نسبة مطالبته بالتمويل لهذه القضية لم تبلغ الـ 18.6%⁶⁸. فضلاً عن ذلك لم تحصل خطة لبنان للاستجابة للأزمة إلى 41% من مبلغ الـ 2.68 مليار دولار المطلوب لعام 2018⁶⁹. نظراً لضعف التمويل، يهدف قطاع الحماية إلى الحد من التزويج المبكر بنسب 1.2%⁷⁰ فحسب بين اللبنانيين (من أصل 6%) و 8.2% بين السوريين (من أصل 41%)، و 5% بين اللاجئين الفلسطينيين من سوريا (من أصل 25%) و 2.4% بين اللاجئين الفلسطينيين من لبنان (من أصل 12%)⁷¹. بهدف تحسين هذه الأهداف ، يجب على الجهات المانحة:

1- بذل أقصى الجهود لمعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما من خلال البرامج المعنية بتزويج الأطفال.

2_ تمويل المبادرات الهادفة إلى توعية الرجال والفتيان بالنتائج الضارة لتزويج الأطفال، باعتبارها جزء من برامج التغيير الاجتماعي والسلوكي الشاملة.

3- دعم القطاع التعليمي عبر تمويل البرامج الهادفة إلى تعليم الفتيات غير الملتحقات بالمدارس.

4- المواظبة على تحسين الحماية الاجتماعية للأطفال في لبنان من خلال دراسة شاملة للحقوق والاحتياجات.

5- حث الحكومة اللبنانية على إقرار مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال من التزويج المبكر.

المراجع:

1 جولي فريكيرو وأودري وايتنغ (حزيران 2018). نحو القضاء على التزويج المبكر : الدروس من الأبحاث والتدريبات في القطاعات الإنمائية والإنسانية، إنقاذ الطفل وبعد، ص 7.

2 اليونيسيف (19 أيلول 2018) "زواج الأطفال"، منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

3 اليونيسيف(تموز 2014) القضاء على زواج الأطفال: التطورات والتوقعات ص6، الجمعية العامة للأمم المتحدة (6 تموز 2017). عمل اللجنة الإحصائية حول مخطط أهداف التنمية المستدامة A/RES/71/313، ص9.

4 مكتب اليونيسيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تموز 2018)، لمحة عن زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص3.

5 Wodon, Q., Male, C., Nayihouba, A., Onagoruwa, A., Savadogo, A., Yedan, A., . . . Petroni, S (27 حزيران 2017). الانعكاسات الاقتصادية للتزويج المبكر: تقرير التوليف العالمي (في ما يلي الانعكاسات الاقتصادية للتزويج المبكر). البنك الدولي والمركز الدولي لبحوث المرأة ص 42.

6 المرجع نفسه ص 9 .

7 اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني، (19 ديسمبر 2013). خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان 2014-2019 ص 26. https://www.ohchr.org/Documents/Issues/NHRA/Lebanon_en.pdf

⁸ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948). (G.A. Res. 217A, U.N. Doc. A/RES/3/217 A, art. 25(2)).

⁹ المرجع نفسه المادة رقم 16.

¹⁰ اتفاقية حقوق الطفل (20 نوفمبر 1989) U.N.T.S. 3 1577, المادة رقم 1.

¹¹ اتفاقية حقوق الطفل، أعلاه الرقم 10، المادة رقم 3.

¹² المرجع نفسه المادة رقم 6 (2).

¹³ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1 مارس 1980). U.N.T.S. 13,1249. المادة رقم 6(2).

¹⁴ مكتب اليونسيف والمركز الدولي لبحوث المرأة (نوفمبر 2017). زواج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 11.

¹⁵ المرجع نفسه ص 10.

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ UNHCR, UNICEF, & WFP. (Dec. 2018). VASyR 2018 (في ما يلي VASyR 2018)، ص 37.

¹⁸ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (31 آب 2018) النتائج الإنسانية لأزمة سوريا 2018 ص 17.

¹⁹ تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين ص 2 و 4.

²⁰ الدستور اللبناني المادة 9 (23 أيار 1926). <http://www.justice.gov.lb/public/uploads/lebanese%20constitution.pdf>.

²¹ دبوس د. (سبتمبر 2017). إصلاح قانوني وحقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية.

، ص 8. Institute Chr. Michelsen

²² استناداً إلى تحليل المصدر الأساسي لقوانين الزواج العالمية. (2018)

²³ الدستور اللبناني رقم 20 أعلاه، المادة رقم 7.

²⁴ أعد هذا الجدول بعد تحليل لقوانين الأحوال الشخصية اللبنانية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

²⁵ الطوائف المارونية والرومانية والأرمنية والسريانية والكلدانية خاضعة لقانون أحوال شخصية كاثوليكي واحد.

²⁶ كفي (10 كانون الثاني 2016)، تساؤلات زلفا حول قوانين الأحوال الشخصية.

²⁷ المرجع نفسه انظر أيضاً الإسكوا (29 ديسمبر 2015) زواج الأطفال في الظروف الإنسانية في المنطقة العربية: الديناميات والتحديات وخيارات السياسة (أدناه زواج الأطفال في الظروف الإنسانية في المنطقة العربية) ص 65.

²⁸ كفي (10 كانون الثاني 2016)، تساؤلات زلفا حول قوانين الأحوال الشخصية

²⁹ Wodon, Q., Tavares, P., Fiala, O., Le Nestour, A., & Wise, L (أكتوبر 2017). قوانين تزويج الأطفال وحدودها. جمعية إنقاذ الطفل والبنك الدولي ص 8.

³⁰ <http://www.rdfwomen.org/archives/947>

³¹ لجنة حقوق الطفل. (22 حزيران 2017) ملاحظات حول التقارير الدورية رقم 4 و 5 في لبنان. U.N. Doc. CRC/C/LBN/CO/4-5, ¶ 13.

³² التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (18 سبتمبر 2018). موقف المجتمع اللبناني من تزويج الأطفال، ص 7.

³³ المرجع نفسه ص 9.



Save the Children

100 YEARS

34 المرجع نفسه ص 8.

35 المرجع نفسه ص 10.

36 المرجع نفسه ص 11.

37 المرجع نفسه ص 12.

38 جمعية إنقاذ الطفل (2018). التعاون من أجل القضاء على التزويج المبكر: كيف يمكن للحكومات أن تقضي على التزويج المبكر عبر اتخاذ إجراءات منسقة في التعليم والصحة والحماية والقطاعات الأخرى (أدناه التعاون للقضاء على التزويج المبكر)، ص 3.

39 Petroni, S., Steinhau, M., Stevanovic, N., Stobenau, K., & Gregowski, A (سبتمبر - ديسمبر 2017). معطيات جديدة حول تزويج الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سجلات الصحة العالمية، 83(5-6) ص 788-89. Benavot, A (2018). التقرير العالمي لرصد التعليم 2018. تلبية توقعاتنا في تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يخص التعليم، ص 47-48.

40 المرجع نفسه.

41 المرجع نفسه.

42 انظر هوبسون م. (2005)، ضحايا الحرب المنسيين: الفتيات في حالات النزاع المسلح. جمعية إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة.

43 التعاون من أجل القضاء على التزويج المبكر، رقم 38 أعلاه ص 8.

44 المرجع نفسه ص 3.

45 Harper, C., Jones, N., Presler-Marshall, E., & Walker, D (تموز 2014).

الحزن الدائم: تقدم بطيء ومتفاوت في القضاء على التزويج المبكر. معهد التنمية الخارجية، ص 3. النتائج الاقتصادية لتزويج الأطفال، رقم 5 أعلاه، ص 58.

46 Lemmon, G.; ElHarake, L (تموز 2014). الفتيات العرائس، النتائج العالمية: كيفية القضاء على تزويج الأطفال (أدناه الفتيات العرائس، النتائج العالمية). مجلس العلاقات الخارجية، ص 9.

47 تم التوصل إلى هذه الأرقام من معلومات حول التعليم الثانوي والفتيات المتزوجات في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. النتائج الاقتصادية لتزويج الأطفال، رقم 5 أعلاه، ص 57.

48 الفتيات المتزوجات: النتائج العالمية، رقم 46 أعلاه ص 22-23.

49 Yarrow, E., Aplan, K., Anderson, K., & Hamilton, C (نوفمبر 2015).

الحصول على الأدلة: مبادرات تزويج الأطفال في آسيا، الخطة الدولية وكرام الدولية، ص 62. النتائج الاقتصادية لتزويج الأطفال، رقم 5 أعلاه، ص 22-23.

50 النتائج الاقتصادية لتزويج الأطفال، رقم 5 أعلاه، ص 22-23.

51 المرجع نفسه ص 23.

52 المرجع نفسه.

53 Bartels, S., Michael, S., Roupetz, S., Garbern, S., Kilzar, L., Bergquist, H., Bakhache, N., Davison, C., Bunting, A (7 كانون الثاني 2018).

محاولة فهم تزويج الأطفال والتزويج المبكر والزواج القسري لدى الفتيات السوريات اللاجئات ودراسة متعددة الأساليب في لبنان، مجلة بريطانيا الطبية للصحة العالمية، 3(1)، ص 2,4.

54 التزويج المبكر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 14 أعلاه، ص 39.

⁵⁵ نوال ن. (2009). تزويج الأطفال: مسألة صحية وإنسانية مكتومة، مراجعات في التوليد وأمراض النساء، (1)2، ص 53-54.

⁵⁶ انظر ماضي ح. و حسين س. (2007). دور تعزيز الصحة في الحد من الفقر، مجلة الصحة في شرق البحر المتوسط، 13(6). Duvvury, N. & P. Oxhorn (2012). فهم الصلة بين حالة الصحة الإنجابية و الحد من الفقر، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد لدراسة التطور الدولي، جامعة مكجيل وجامعة إيرلندا الوطنية غالواي، النتائج الاقتصادية لتزويج الأطفال، رقم 5 أعلاه، ص 7 و8.

⁵⁷ قانون العقوبات (لبنان). المادة 503، القانون اللبناني ضد العنف الأسري لا يجرم الجماع بغير التراضي خلال الزواج. قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، قانون رقم 293، المادة 7(أب)، (7 أيار 2014).

⁵⁸ فتيات لا عرائس والمركز الدولي لبحوث المرأة (2016). اتخاذ اجراءات لمعالجة التزويج المبكر: دور مختلف القطاعات، موجز 8: العنف القائم بحسب الجنس، ص 1.

⁵⁹ انظر Rohwerder, B. (14 تموز 2014). تأثير النزاع على الفقر. GSDRC، خدمات المعارف التطبيقية.

⁶⁰ زواج الأطفال في الظروف الإنسانية في المنطقة العربية، أعلاه رقم 27 ص 61.

⁶¹ المرجع نفسه ص. 71.

⁶² اليونيسيف، بيانات عالمية حول تزويج الأطفال.

⁶³ تزويج الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 14 أعلاه، ص 39.

⁶⁴ اليونيسيف (2018)، معرفة في كافة القطاعات والمواقف والدراسات: لبنان 2017، ص 182-83.

⁶⁵ المرجع نفسه ص 189-190.

⁶⁶ المرجع نفسه ص 195.

⁶⁷ التنسيق بين الوكالات في لبنان (كانون الثاني 2018). خطة لبنان لاستجابة للأزمة 2017-2020 (تحديث عام 2018)، ص 138.

⁶⁸ المرجع نفسه ص 127.

⁶⁹ التنسيق بين الوكالات في لبنان (31 ديسمبر 2018)، تتبع المعونة لعام 2018 – لبنان: نتائج الربع الأخير ابتداءً من 31 ديسمبر 2018، ص 2.

[http://www.un.org.lb/library/assets/2018%20Aid%20Tracking%20Lebanon%20Q4-December%202018-123018.pdf%20%2031%](http://www.un.org.lb/library/assets/2018%20Aid%20Tracking%20Lebanon%20Q4-December%202018-123018.pdf%20%2031%20)

⁷⁰ كما تشير نسبة الفتيات البالغات بين 20-24 من العمر اللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشر.

⁷¹ خطة لبنان لاستجابة للأزمة 2017-2020 (تحديث عام 2018)، أعلاه رقم 67 ص 147.